

وزارة العدل والشؤون القانونية

قرار وزاري

رقم ٢٠٢١/٤٤

بتخويل صفة الضبطية القضائية

لبعض موظفي هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية

استناداً إلى قانون الإجراءات الجزائية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٩/٩٧،  
وإلى قانون الوثائق والمحفوظات الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٧/٦٠،  
وإلى اللائحة التنفيذية لقانون الوثائق والمحفوظات الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٢٠٠٨/٢٣،  
وببناء على ما تقتضيه المصلحة العامة.

تقرر

**المادة الأولى**

يخلو شاغلو الوظائف الآتية في هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية - كل في نطاق اختصاصه - صفة الضبطية القضائية في تطبيق أحكام قانون الوثائق والمحفوظات المشار إليه، ولللوائح والقرارات الصادرة تنفيذاً لأحكامه:

- مدير دائرة المتابعة والدعم الفني.
- مدير مساعد لشؤون المتابعة الفنية.
- مدير مساعد لشؤون الفرز والإتلاف.
- رئيس قسم المتابعة الفنية.
- رئيس قسم الفرز والإتلاف.

**المادة الثانية**

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

صدر في : ٨ من رمضان ١٤٤٢ هـ

الموافق : ٢١ من أبريل ٢٠٢١ م

د. عبدالله بن محمد بن سعيد السعدي

وزير العدل والشؤون القانونية